

# النزاع التركي-المصري على وتدخل الحكومة

دراسة تعليلية للغلاف الذي  
نُشِبَ حول احقية امتلاك هذا  
الجزء الشمالي الغربي من شبه  
الجزيرة العربية على ضوء الوثائق  
البريطانية العثمانية

للدكتور صالح محمد الممرور  
رئيس قسم التاريخ - اواب الرياض

# شمال الحجاز وسيناء بريطانية (١٨٨٤-١٩٠٦)

قبل أن ندخل في تفاصيل موضوعنا هذا لا بد من إعطاء فكرة ولو موجزة عن الظروف التي مهدت لتعاكم مصر محمد علي باشا التابع للدولة العثمانية اسعيا - للاستيلاء على الحجاز - ذلك الاستيلاء الذي أعطى أحفاده صيغة شبه شرعية للدخول في منازعات مع الدولة العثمانية حول امتلاك منطقة شمال الحجاز وسيناء .

كما هو معروف أن الحجاز دخل طوائفه في سنة ١٥١٧ تحت حكم الدولة العثمانية ، وذلك عندما أرسل الشريف بركات ابنه ابونسي إلى مصر ومعه مقاتلي الكعبة ليسلمها للسلطان العثماني سليم الأول. كرمز لفرض والد ، وأن الحجاز أصبح جزءا من الدولة العثمانية .

لقد اكتفى سليم من بركات بالاعتراف الاسمي للسيادة العثمانية وذكر اسمه في خطب الجمعة والأعياد . ومنذ ذلك الحين وحتى بداية القرن التاسع عشر والسلطة الحقيقية تتركز بيد الأشراف ، ولم يحاول الأتراك - أن الذين كانوا فيما يبدو قائلين بهذا الوضع أو غير مكتراثين لما كان يحدث في الحجاز - أن يقضوا على الشرافة ويحكموا الحجاز حكما مباشرا .

ولكن في بداية القرن التاسع عشر طرأت أحداث جديدة على منطقة  
الحجاز جعلت السلطان محمود الثاني (١٨٠٨ - ١٨٣٩) يتدخل في شئونها  
• هذه الأحداث هي استيلاء السعوديين على الحجاز في الفترة ما بين ١٨٠٢ -  
١٨١١ م •

لم يكن هذا الحدث بالشئ الهين على سلطان كان يعلق أهمية كبرى  
على حيازته للاماكن المقدسة والادعاء بكونه حامي الحرمين الشريفين •  
وبما أنه لم يكن باستطاعته أن يسير جيشا عثمانيا لاسترداد الحجاز، ذلك  
بسبب ضعف الدولة العثمانية آنذاك وكثرة مشاكلها الداخلية والخارجية  
لهذا التفت الى ولاية المناطق العربية القريبة من الحجاز ليحققوا له هذا  
الهدف • وبما أن ولاية العراق والشام قد سبق وأن فشلوا حتى في صد  
السعوديين عن اراضيهم ، لذلك لم يكن أمام السلطان الا اختيار واحد وهو  
وهو أن يجرب حظ مع والي مصر محمد علي الذي كان آنذاك قد استطاع أن  
يثبت مركزه في مصر بعد أن قضى على خصومه •

استجاب محمد علي لطلب السلطان واستطاع في غضون خمس سنوات  
١٨١١ - ١٨١٥ م أن يستولى على الحجاز ولكنه بدلا من أن يعيده للدولة  
العثمانية - كما هو المفروض - ابقاه لنفسه • كان محمد علي يدرك مدى ضعف  
الدولة العثمانية وكان يحلم بالقامة امبراطورية عظيمة على حسابها ، لذلك  
لم يكتف بالاستيلاء على الحجاز وأجزاء كبيرة من الجزيرة العربية بل وجه  
جهوده وامكانياته للقضاء على الدولة العثمانية • وقد استطاع جيشه الذي  
كان تحت قيادة ابنه ابراهيم أن يستولى على الشام وأن يلحق هزيمة منكرة  
بالجيش العثماني في نصيبين سنة ١٨٣٩ م • وكان باستطاعة ابراهيم باشا  
أن يستولى على العاصمة العثمانية بعد أن صار الطريق أمام جيوشه مفتوحا  
بعد نصيبين لولا وقوف الدول الأوروبية خاصة إنجلترا والنمسا في وجهه  
واجباره في سنة ١٨٤٠ م على الانسحاب من جميع الاراضي التي احتلها بما  
في ذلك الحجاز •

حقيقة أن محمد علي سحب جيوشه وممثليه من المدن الحجازية الكبيرة  
ولكنه ابقى على العائلات المصرية في موانئ الوجه والمويلح وضبا والمقبة  
في شمال الحجاز • هذه الموانئ الصغيرة لم يكن لها اية أهمية تجارية أو  
استراتيجية ولكنها كانت تمتلك ميزة خاصة وهي كونها تقع على طريق الحج  
المصري • وفي الغالب انه لولا هذه الميزة لما فكر محمد علي بابقائها تحت  
حكمه •

كان الاتراك يعرفون ان بقاء هذه الموانئ تحت الحكم المصري غير شرعي وانه يتعارض مع الفقرة الملحقه لمادة لندن سنة ١٨٤٠م حول انسحاب المصريين من جميع الاملاك العثمانية ، ولكنهم على رغم ذلك لم يثيروا هذا الموضوع لعدم اهميته بالنسبة لهم .

اما المصريون الذين حصلوا على مركزهم هذا عن طريق الامر الواقع لا عن طريق الاتفاق فقد استمروا في ادارتهم لهذه الاماكن وارسال الجنود كلها (١) لحماية حجاجهم المازين بهذه الاماكن حتى عام ١٨٨٧ م .  
لم يحاول الاتراك حتى عام ١٨٨٤ ان يتدخلوا في شئون هذه الموانئ او يعطوها أية أهمية . وحتى سلاطينهم في مراسيم تنصيبهم للخديوات مصر كانوا يتعمدون تجاهل اثاره موضوع هذه الاماكن . ولكن في اواخر هذه السنة بدأت الامور تأخذ مجراها اخر . وذلك عندما اتضح لوالي الحجاز القدير عثمان نوري باشا ١٨٨٢ - ١٨٨٦ ان المصريين يحاولون تمكين مركزهم في هذه الاماكن عن طريق بناء قلاع جديدة في بلدة الوجه اشر هذه الموانئ من ناحية الجنوب .

حالما تاكد عثمان نوري باشا مما يجرى في الوجه ابرق الى المصدر الاعظم يخبره بذلك ، وفي نفس الوقت ارسل مذكرة الى استانبول يشرح فيها الوضع ، ويؤكد ان المصريين ليس لهم اى حق في ان يكونوا هناك . وانهم انما تركوا فقط يديرون هذه الاماكن لانها تشكل نقطة وصل في طريق حجاجهم الى الاماكن المقدسة ، كما اوضح ان حدود ولاية الحجاز في السابق تمتد حتى خليج العقبة . وختم الوالى مذكرته باقتراحه انسه يجب ان تعين حدود الحجاز بشكل لا يسمح لاية دولة اجنبية قد تحتل مصر في المستقبل (٢) ان تدمى الحق في التدخل في شئون الحجاز (٣) .

بعد اجتماع وزاري في استانبول قرر الباب العالي باتفاق مع الخديوى (٤) ارسال قوة عثمانية صغيرة من الحجاز لاحتلال الوجه (٥) . ومع ان العثمانيين لم يقوموا في الحال بارسال هذه القوة الا انه يبدو ان استرداد هذه الموانئ بات من الامور البديهية بالنسبة للسلطان وحكومته .  
والسؤال الذي يتبادر الى الذهن هنا هو : هل كان نشاط المصريين في الوجه هو السبب في هزم الاتراك على استرداد هذه الاماكن ؟ او انهم انما تدخلوا من هذا النشاط حجة لتدخلهم ؟ .

لا شك ان الاتراك كانوا عازمين على استرداد هذه الاماكن وانهم انما

اتخذوا من نشاط المصريين هناك مبررا لتنفيذ ما عزموا عليه وذلك لعدة اسباب :

١ - أن فتح قناة السويس في عام ١٨٦٩ اعطى أهمية خاصة للمنطقة مما جعل الدولة العثمانية تحاول احكام قبضتها ليس فقط على الحجاز وانما على اماكن اخرى غيرها في غرب الجزيرة العربية مثل اليمن وعسير .

٢ - أن فتح قناة السويس ادى الى استثناء الحجاج المصريين عن المرور في هذه الاماكن ، واذا لم يكن البديهي أن تعود ملكية هذه الاماكن الى اصحابها الشرعيين .

٣ - أن مجرد حصول الاتراك على ارض مدين التي تقع فيها هذه الموانئ ستوفر عليهم الاضطراب الى المرور عبر القناة ، وما يترتب عليه من رسوم ، وما ينتج عنه من احراج ، الا كيف يدفعون رسوما لبلد يعتبرونه جزءا من امبراطوريتهم (٦) .

٤ - أن الاتراك قد يتسامحون أو يفضون النظر عن ترك هذه الاماكن تدار بواسطة حكومة ضميقة كالعديوية ، ولكن مادام الامر قد تغييسر واصبحت مصر نفسها تدار بواسطة الحكومة البريطانية منذ سنة ١٨٨٢ ، فلا بد من المطالبة بهذه الاماكن ، لانهم ان اهلوها فستعتبرها الحكومة البريطانية جزءا من الاراضي المصرية ، وبهذا تقترب مناطق النفوذ البريطاني كثيرا من الاماكن المقدسة ، التي يعتبرها السلطان عبد الحميد في اكثر من وجه اعظم أهمية من أية منطقة في الامبراطورية .

بعد ثلاث سنوات مما حصل في سنة ١٨٨٤ م ارسل الاتراك قوة تركية من الحجاز تقدر بمائتي جندي ليحتلوا الوجه ، ثم اتبعوا هذه الخطوة بارسال قائمقام وسوطين ليدبروا شئونها (٧) وقد دخلت القوة التركية الوجه بدون مقاومة من الحماية المصرية التي لم تتسبب في الحال من الميثاق ، ويبدو ان بقاها هذا كان راجعا الى رغبة البريطانيين ، لا عن تغيير في سياسة الخديوي الذي كان قد وافق فيما قبل على تسليم الوجه للاتراك .

أنه من دواعي السخرة أن يقف البريطانيون في صف خديوى مصر ويحاولون إقناعه بالاحتفاظ بهذه الأماكن بعد أن وقفوا في الماضي ضد جده محمد على وأجبروه على الانسحاب من جميع الأراضي التي احتلها من الدولة العثمانية عدا هذه الأماكن التي لو كان لها أية قيمة آنذاك ما سمحوا له البقاء فيها . لقد وقفوا الآن ضد الدولة العثمانية التي كانوا قد وقفوا في صفها في الماضي وانفذوها من انهيار محقق على يد محمد على . ولكن على أية حال لم يكن تصرف البريطانيين في كلتا العاليتين ناهيا من حيزهم لهذا أو لذلك وإنما كانوا يتصرفون طبقا لمصالحهم الخاصة . ففى الماضي كان فى سيطرة محمد على القوى على شاطئ البحر الأحمر وقضائه على الدولة العثمانية خطرا اكيدا يهدد مصالحهم الخاصة فى المنطقة وطريق مواصلتهم للهند . بينما قد أصبحوا يحكم مصر الفعليين بعد عام ١٨٨٢ فمن مصلحتهم أن تشمل الأراضي المصرية جميع المناطق القريبة من القناة .

حالما احتل الاتراك الوجه ارسى القنصل العام البريطانى فى مصر سير الفيلن بيرنج الذى صار اسمه فيما بعد لورد كرومر ، برفقة الى حكومته يخبرهم فيها بما حدث ويشير الى أن الاتراك ليس لهم الحق بامتلاك الوجه . ولكنه يخبرهم فيها بما حدث مشيرا الى أن الاتراك ليس لهم الحق بامتلاك الوجه ولكنه فى نفس الوقت يقتصر على انسحاب معظم الحامية المصرية . إذ لم يعد لها أهمية كبرى هناك بعد أن صار العجاج المصريون يسافرون الى الأماكن المقدسة عن طريق البحر بعد فتح قناة السويس (أ) .

لقد بنى اللورد كرومر نظريته على أن الاتراك ليس لهم الحق فى استرداد هذه الأماكن على أساس المرسوم السلطانى لتولية الخديوى سنة ١٨٧٩ م (أ) . ولكن من الحقيقة ان الأساس الذى بنى اللورد كرومر نظريته عليه كان واهيا ، ولا شك انه يعلم ذلك ولكنه فى محاولته لاثبات دعواه اشبه بالفرق الذى قد ينشبت بآى شيء فى سبيل التجا فالفرمان هذا لم يمين هذه الأماكن ضمن الاملاك المصرية . وكلما ذكره هو أن حدود الخديوية المصرية تشمل على حدودها السابقة وما ضم اليها من اراض . ولم يكن يقصد فى الفقرة الاخيرة من الفرمان مناطق شمال الحجاز ، إذ انه لم يحدث ابدا أن ضمت للاملاك المصرية ، وإنما يشير الى اراض

السودان واريثها التي كان قد تنازل عنها السلطان الفديوي (١٠) .

ولكن على الرغم من القترح كرمور أنه من الاحسن ابقاء بعض المراء الحامية المصرية في الوجه وموافقة حكومته على ذلك ، فان الحامية المصرية اتسحت جميعها تاركة الاتراك سادة للكان حتى العرب المالية الاولى .

لم ينته الخلاف بين الاتراك والمصريين حول منطقة شمال الحجاز بمجرد استيلاء الاتراك على الوجه . بل أن هذا الاستيلاء كان في الحقيقة دافعا لهم . ليطالبوا باستعادة بقية موانئهم شمال الوجه ( قبا والمويطج والمقبة ) . وكما أن بحث القضية أساسا جاء في السابق عن طريق ولاية الحجاز ، فان إثارة الموضوع ثانية أيضا جاء عن طريق نفس الولاية . ففي سنة ١٨٩١ م وبعد أربع سنوات فقط من استيلاء العثمانيين على الوجه ارسل والي الحجاز مذكرة الى حكومته يخبرهم فيها أنه حصل على معلومات من قائمقام الوجه عن طريق محافظ المدينة ، تفيد بأن المصريين يقومون بتقوية حصونهم في موانئ المويطج وضبا والمقبة . وختم والي مذكرته بقوله : « اتنا ننتظر موافقتكم ليقيم محافظ المدينة باتخاذ الخطوات اللازمة لاسترداد هذه الاماكن وطرد المصريين من هناك » (١١) .

كان السلطان عبد الحميد في هذه الفترة بالذات قد صمم على استعادة منطقة شمال الوجه مهما كلفه الامر . والسبب في ذلك هو ماوصله من معلومات عن أن مجموعة من اليهود يحاولون أن يؤسسوا مستعمرات يهودية في هذه المنطقة ككل ، وفي منطقة المقبة بصفة خاصة . بل أن الاخبار وصلتته بأن هؤلاء اليهود وصلوا فعلا للمنطقة ، وانهم استطاعوا الحصول على بعض الاراضي وبدأوا يهيئون لتأسيس القرى والمدن (١٢) .

لم تكن هذه المعلومات مجرد اشاعة بل أنها كانت صحيحة ، والذي قام بالفكرة ومحاولة تنفيذها هو أحد يهود المانيا البارزين وهذا ما أثبتته لورد كرمور أيضا عندما ذكر ان مجموعة من اليهود يسمون لانشاء مستعمرة على الشاطئ الشرقي لخليج المقبة (١٣) . وبسبب خشية السلطان عبد الحميد من استقرار اليهود في جزء من ممتلكاته ، قام سرا بطلب تسليم موانئ المويطج وضبا كخطوة اولية من الفديوي . ولا يستبعد أن يكون

السلطان قد صارع حاكم مصر بتغوله من اليهود وطرهم على البلاد الإسلامية . ولكن قبل أن تصل موافقة الخديوي أو عهدها بتسليم هذه الأماكن ، وصلت هناك في أوائل سنة ١٨٩٢ قوة تركية من المدينة ، وطلب قائدها من قائد الحاميات المصرية تسليمه هذه الأماكن ، فرفض الأخير الطلب قائلاً أنه لا يقبل الأوامر إلا من القاهرة . وعندما علمت الحكومة المصرية بذلك خشيت من نشوب نزاع بين القوتين ، فأرسلت إلى المولىح وضاً كتيبة صغيرة مكونة من خمسة وعشرين جندياً تحت قيادة ضابط إنجليزي ، أعطى الأوامر بأن يحول دون نشوب نزاع أو مشاكل بين القوتين المصرية والتركية (١٤) . ولقد تضايق السلطان كثيراً لوصول هذه الكتيبة ، خاصة أنها وضعت تحت قيادة رجل أجنبى تلقى دولته حبر

عثره في سبيل استعادته لهذه الأماكن . لذلك أوصى صدره الأعظم بأن يطلب من المصريين أن يضموا حداً لهذا الوضع ، وذلك بسحب قواتهم من هناك وبدون تأخير ، وأشعارهم بأن إرسال قوة بدون إذن مسبق من السلطان أمر لن يكون مقبولاً أبداً من الدولة العثمانية ، وأنه يجب على مصر والولايات المحيطة بمنطقة النزاع أن يتجنبوا القيام بمثل هذه الأعمال غير المشروعة ، أو تكرار مثل هذه العادة . كذلك أوصاه بأن يكون مستعداً للدفاع عن موقف الدولة العثمانية الحاكم بخصوص هذه الأماكن ، في حالة إثارة البشير البريطاني في استانبول لهذا الموضوع (١٥) .

لقد ادعت الحكومة العثمانية أنه لم يكن لها علم مسبق بإرسال قوة من المدينة لاحتلال هذه الأماكن ، وأن هذا كان راجعاً إلى تصرف والي الحجاز ، ولذلك أمرت قواتها بالانسحاب إلى المدينة (١٦) .

ولكن على الرغم من سحب القوة التركية ، فقد استمر السلطان وحكومته يطالبون بشدة بإعادة ملكية هذه الأماكن إليهم . ففي فبراير ١٨٩٢ أرسلت الحكومة التركية برقية إلى الخديوي جاء فيها أن المصريين إنما صرح لهم فقط بإدارة المولىح وضاً والمقبة كامتياز من السلطان لهم عندما كان محل الحج المصري يسافر من طريق البر ، أما وقد تغير الوضع بعد فتح القناة حيث صار الحجاج يسافرون للأماكن المقدسة من طريقها ، فقد انتهت ضرورة إبقاء هذه الأماكن تحت الإدارة المصرية ، ولذلك فإن الباب العالي يطالب بإعادة ضمها إلى الامبراطورية العثمانية . لقد أشارت



البرقية إلى زيادة أهمية شواطئ البحر الأحمر والمناطق المطلّة عليه لمواصلات الدولة بعد فتح القناة وأكدت أن منطقة النزاع ( ضبا والمويطج والعقبة ) لم تدخل أبداً في حدود مصر التي أعطيت لجده محمد علي . وختمت البرقية برجاء الدولة العثمانية أن يعطى العديوي لمحتليه الأوامر الضرورية بأن يسلموا هذه الموانئ الثلاثة للموظفين الذين سيغيثون لهذا الغرض من ولاية الحجاز ( ١٧ ) .

حالما وصلت البرقية للعديوي وأطلع عليها القنصل العام البريطاني كرومر أوصاه الأخير بأن يجيب الدولة العثمانية : « أنه لا مانع من تسليم هذه الأماكن للدولة العثمانية على شرط أن تتخلى الدولة عن سيادتها للعديوي » ( ١٨ ) .

لقد اضطّر الأتراك وهم يعرفون أن العديوي ليس له سلطة حقيقية، وأن السلطة بيد الإنجليز ، إلى الدخول في مفاوضات مع الآخرين على أمل الوصول إلى تسوية للمشكلة . ولذلك فإن سفيرهم في لندن ( رستم باشا ) قام بمحاولتين لدى وزارة الخارجية البريطانية من أجل تصفية النزاع جاءت المحاولة الأولى في الرابع من فبراير ١٨٩٢ عندما اتصل رستم بمستر فين W. Lane أحد موظفي وزارة الخارجية البريطانية . ففي الاجتماع الذي عقد بينهما ، شرح رستم شرعية الادعاءات التركية بامتلاك ضبا والمويطج والعقبة . ثم احتج على إرسال الكتبية المصرية تحت قيادة الضباط الإنجليز قائلاً أن المصريين قد سمح لهم في الماضي بإرسال جنود فيسسر نظاميين فقط ( باشي بازوك ) ، ولذلك فإنه يجب أن ينسحبوا مع العاصيات المصرية من هذه الأماكن ( ١٩ ) .

كان وصول الكتبية المصرية في الحقيقة الداعي لأن يصرح الصدر الأعظم بأن الحكومة المصرية تخطط لتوسيع أراضيها على حساب ولايته الحجاز ، أن المصريين لم يذكروا في الانسحاب من العقبة بل أنهم يقترحون إعادة احتلال نقاط معينة على الساحل الحجازي ، . وختم الصدر الأعظم قوله بأن دولته ستقاوم مثل هذه الخطوة بالقوة إذا لزم الأمر ( ٢٠ ) .

أما المحاولة الثانية فقد جاءت عندما اتصل السفير رستم بوزير

الخارجية البريطانية ساليزبرى Salisbury في حوالي الخامس من فبراير ١٨٩٢ م - فقد تكلم رستم مع وزير الخارجية من الاساس الذي تبني حكومته مطالبته لهذه الاماكن عليه ، وأكد أن الحدود الميمنة على الخارطة التي ارفقت بالرسوم السلطاني المؤرخ في الاول من يونيه ١٨٤١ والموجودة الآن في القاهرة ، تبين أن حدود مصر هي ما وراء القسطنطينية المستقيم الواقع بين المريش ومدينة السويس (١٢) - لقد أبدى وزير الخارجية البريطاني استعداده للدخول في مفاوضات حول الموضوع ، وحول ما اذا كان يجب أن تكون الحدود التركية تبدأ من العقبة أو من السويس . (٢٢) -

بعد هذه المظاهرة ارسل وزير الخارجية البريطاني برقية الى كرومر يسأله عن رأيه في الموضوع ويحثه على تزويده بنسخة من خارطة عام ١٨٤١ م اذا كانت لا تزال موجودة : « ستكون سعيدا اذا ما اخبرت من ما اذا كانت نقطة الحدود بين مصر والدولة العثمانية هي المريش - السويس وزودت بنسخة من الخريطة المذكورة ان امكن العثور عليها » - اضافة على ذلك طلب الوزير كرومر أن يخبره عن الملابس التي أدت الى ضم سيناء والشاطئ الشرقي للبحر الاحمر حتى الوجه لمصر وعلى اية اساس (٢٢) -

حالما استلم كرومر برقية ساليزبرى في السادس من فبراير اجابته ببرقية ذكر فيها قائلا ان الخارطة الملحقة لفرمان سنة ١٨٤١ لم توجد واعطى رأيه حول الموضوع قائلا « انه ليس هناك ادنى شك في أن الخارطتان العادية المطبوعة منذ مدة طويلة تضع جزيرة سيناء وارض سيناء داخل الحدود المصرية » وانني الفت نظر سيادتكم الى الاسطر الختامية من الفقرة الثانية من الفرمان الصادر في عام ١٨٧٩ م ، وانه ليس هناك مجال للنزاع في ان الاراضي المذكورة اعلاه داخلية في املاك معالي الخديوي حتى قبل فرمان ١٨٧٩ م بمدة طويلة » -

وفي ختام برقيته قال كرومر انه لا يعتقد بأن من المصلحة السماح للياب العالي بأن يمد حدوده حتى السويس ، وان المفاوضات هي افضل طريقة للوصول الى تسوية مع الاتراك بخصوص الحدود الشرقية لمصر . (٢٤) -

لقد كانت الدولة العثمانية في الحقيقة تمتلك نسخة من خارطة سنة ١٨٤١م وقد وافق الصدر الاعظم في بادئ الامر على ان يسلمها للحكومة البريطانية ، ولكنه غير رأيه وبنكر وجودها بناء على امر من السلطان عبد الحميد . وبسبب ذلك به اكتسب ان هذه الخارطة تتعارض مع مقررات من اتفاقية لاحقة ، هي اتفاقية قناة السويس مما قد يجعلها تساعد على خلق مصاعب جديدة للدولة وتصر بالدعوى التركية بدلا من ان تعيدها ( ٢٥ ) .

في التاسع من فبراير ١٨٩٢ م ارسل كرومر برقية ثانية مؤيدا فيها راءه السابقة وموضح به من المستحيل لشور على نسخة من خارطة ١٨٤١م ، ان به قيل ان معدن على قد احرقها عندما استلمها ، سعطا على الدولة التي حرسته من المكاسب التي احررها على حساب الدولة العثمانية . لقد اعترف كرومر ان مطبقة الحدود المختلف عليها وهي العرض والسويس كانت تشكل جزءا من باثوية عكا التي لم تعط ابدا لمعدن . ولكنه قال ان المصريين لم يسحبوا على ما يظهر من سيناء او ارس سدين ( ٢٦ ) .

رغم ذلك استجاب لندوي في العاشر من فبراير فجاء لطلب الاتراك وزير خارجيته في كل من شب والموينج بالاستسحاب الفوري ، ان بخصوص العقبة قدم بسحب حدودها بل كان يرى انه يجب ان تدخل الاطراف المعنية اولا في مفاوضات من اجل الوصول الى حل لشكلتها ( ٢٧ ) .

وبعد ان ابقاء الندوي على مساهمة العقبة لم يكن راجعا الى اهمية بالنسبة للمواسم الاخرى . وانما لكي يساعد على ذلك على تعيين الحدود بين الاتراك والمصريين ، اذا ان هذا المبدأ هو القضي المواسم التي كان يطالب بها الاتراك من ناحية الشمال .

في حوال العاشر عشر من فبراير ارسل الممثل العثماني في مصر مختار باشا برقية الى حكومته يشير عليها بان تتحل من اية مطالبات بحريه سيناء . فاجابه الباب العالي بانه لا يمنع من ان تكون الحدود الى راس خليج العقبة داخل الحدود التركية ( ٢٨ ) .

لقد صابق الاتراك كثير. تأخر المصريون في تسليم العقبة ولذلك فانهم صاروا يفكرون في الاستيلاء على هذا امياض بالقوة . بهذه الطريقة كانوا يأملون على حد قول كرومر ان يواجهوا الحكومة المصرية بالاسر الواقع . وقد سمع كرومر بنية الاتراك هذه لذلك اقترح ارسال السفينة البحرية البريطانية التي كانت هناك رسمية في مدينة السويس الى العقبة واعطائها لتعليمات بان تساعد البحرية المصرية هناك في عدم تسليم انحص حتى تتسلم الاسلحة بذلك من القاهرة ( ٢٩ ) . رغم ذلك فان هذه السفينة لم ترسل على ما يبدو للعقبة لان الاتراك لم يستطيعوا ان يحاولوا اخذ العقبة بالقوة بوصول اسطول الى تسوية فمشكلة . كانت هذه التسوية تتضمن تسليم العقبة للاتراك مدين موافقة السلطان على ان تدار سياط بواسطة اعدوى . تماما كما كانت تدار بواسطة اعدوى ايام ولد اعدوى وجده . ( ٣٠ ) .

بعد هذه التسوية كتب اعدوى للحكومة التركية معبرا عن شكره ومناخته للسلطان ومعلم اسباب جيوشه من العقبة ( ٣١ ) . وقد تم اسباب البحرية المصرية التي تتكون من صابط وعشرة جنود في الثالث عشر من ابريل ١٨٩٢ الى مكان يسمى ( مونايب ) على الشاطئ العربي من خليج العقبة ( ٣٢ ) . وبما على التسوية الجديدة فان الحكومة المصرية ستدير منطقة سياط التي تقع قرب خط اصطلاحى يمتد في الشمال من نقطة شرقي مصر الى مباشرة الى رأس خليج العقبة جنوبا ( ٣٣ ) .

لقد بدا انك ان النزاع الاقليمي الذي عكر صمو العلاقات التركية لمصرية طيبة الشان سموت المأضية او ما يقاربها يوشك على نهايته . ذلك ان الاتراك قد حصوا على ما كانوا يهدفون اليه منذ ستين هذه . وهو اخراج المصريين من شمال الحجاز . كما ان المصريين كانوا يدورهم على ما يبدو مقتنعين بان يحموا في الاخير على شيء يشبه الحدود الثابتة مع الاتراك ولاول مرة في تاريخهم بعد ايام محمد على .

هذه الاتصالية رغم ذلك لم تدع في الحقيقة اكثر من عشر سنوات . ففي سنة ١٩٠٣ دخل لجاء عامل جديد . وهو بناء الخط الحديدي لمجاري . ليثير النزاع من جديد وبصورة اشد حول مسألة الحدود بين

المدى . كان لاثارة هذا الموضوع من جديد دلالة خاصة ، إذ أنه اعصى الأتراك لشاعة بان عليهم في هذه المرة ، ولا يقفوا ضد حد معين في مساكنهم حتى يصحوا ، أو يعودوا القديمة لولاية الجدار ، أي حتى يدخلوا العريش وجزء كبير من سيناء تحت سيطرتهم (٣٦) .

لقد سبق أن اعصى الأتراك في سنة ١٨٩٢ أن منعهم يعودهم بشد معظم سيناء وحتى يندى السويس والعريش ولكنهم «ذاك حذروا» ، وركزوا جهودهم للحصول على لامكي الأكثر قربا وحساسية ، ولاهم شتر سجنه بأربعة بلامكي خمسة . ماركين موضوع سيناء وسويس والعريش في سيناء أخرى ، ٢٥ ، وحتى سلطان مصر في مرسومة الصادر في سنة ١٨٩٢ بين أن لحدود المصرية مع غرب لسويس والعريش ، إلا أنه ترجع عن ذلك عندما أصبحت بريطانيا على حد تحديد وقبل خدم المصطفى العريش . ولكن عندما أثبت مسألة الحدود ثانية صار هذا الموضوع الأساس لخلافات سنة ١٩٠٣ .

بعد حد الرع العديد سيناء جديده عما كان عليه في السابق حتى هذه المرة اعصى الحكومة البريطانية علما على عدمها الدواعي عن معتكبات الحدود ولحاكم الاسمي لمصر بدلا من لاكماء بتدبير الأمور حسب الاستار باسم الحدودي (٣٧) .

ب الشهور بعدد الثقة والذي صار يرداد لدى الحكومة البريطانية تجاه سلطان عهد الحميد منذ أواخر القرن التاسع عشر كان سيناء ربط الأخير بمصر بعلاقات ودية مع الأتراك من جهة وحرمة على حد خط جديد إلى اللامكي المصنعة مارا بالعقبة مع مسح لمسقطه ما بين العقبة والعريش من جهة أخرى . أن مثل هذه لحد في مصر بعض لستولي البريطانيون ، سيكون له مصدر كبيرة عن لمصالح البريطانية على رأسها به سيسهل عملية نقل لجنوش مما قد يشجع الأتراك على غزو مصر . لمتلايد أن الكولوميل ماسل Maunsell الملحق العسكري البريطاني في استانبول يعتقد بأن ادواع ورام هذا الخط هي استراتيجية بحتة ولا دخل للدين فيها . وأنه لن تمتد لا إلى العقبة (٣٨) . ولكن مشر ماسل رغم ما يراه من أهمية لهذا الخط بالنسبة للأتراك ، وأنه لو بعد سيساعد الأتراك فعلا على

حتى جيتوهم في القنطرة والعريش إذا أرادوا الهجوم على الأراضي المصرية إلا أنه مقتنع بعدم جدية الاستراتيجية إذا كان الهدف هو الاعتماد على طريق هذه الأماكن لوقوع العقبة يوماً تحت رحمة الأسطول البريطاني في البحر الأحمر ، وكور العريش مكشوف لمعطيات الحرية من البحر الأبيض ، ويستنتج ماسل أن الاتراك ما قاموا بمسح الطريق من العريش إلى العقبة ، ولا لاثارة مسألة الحدود مع مصر فعرفه بمقابل الحدود الأكيدة . وقد ذكر ماسل أن كرومر في خطابه رقم ١٤ أقر في ١٨ مارس ١٩٠٢ أنه على أن الحديقة للحدود المصرية هي سيء من ناحية الجنوب هي العمة ، ولكن دون أن يوضح ما إذا كان الحصى واقعية داخل في هذا تحديد . وكان رأي ماسل حول هذه المسألة بأن العمل هو من خطط الحدود المصرية على هذه الأماكن حتى لو لم يذكر ذلك كرومر ، ما دم أنه يبدو أن ليس للاتراك أي تواجد هناك (٣٩) .

لقد تجاهل ماسل في نظري هذا كون الاتراك لهم في الحقيقة إدارة وحامية هناك تحت رئاسة قائممقام وذلك من أجل أن تستعمل دولته أمر من حدود مصر لشملها فلا يتصور أن رجلاً عسكرياً كان يعيش في قلب الدولة العثمانية ومهتم بهذه المشكلة يجهل وضع بلدة تدار من قبل الاتراك لمدة سنوات .

أما مستر م. فيس (للمصل البريطاني في الإسكندرية) فقد أعطى رأيه في هذا الموضوع متفقاً مع ماسل في بعض النقط ومختلفاً معه في البعض الآخر . ففي كتاب أرسله بوربر خارجيته أكد أن العقبة تعتبر منذ الثالث عشر من أبريل سنة ١٨٩٢ منطقة تركية على عكس العريش الواقعة داخل الحدود المصرية . وفي نظره أن الخط للحدود المزمع بناؤه له جوانب إيجابية وجوانب سلبية بالنسبة لمصالح دولته . ففي الجانب السلبى يرى أن الاتراك سوف ينفذون من المرور في قناة السويس وبالتالي فإنهم سيوفرون على أنفسهم دفع رسوم المرور مصر . وأما لاجبائى فهو يرى أن الاتراك سيضطرون إلى بناء مخرج صلب خاص بهم في العقبة أو في أي مكان آخر مما سيكون له أثر على تخفيف الضغط على المخرج الصلب المصرى في بطور وبالتالي لحد من المضايقات التي كانت تصرف عليه .

وقد وافق فيس على رأي ماسل في أن لخطط أهدافاً استراتيجية ولكنه

يبدى شكوكه في أن يكون للاتراك حية في الاعتداء على ارض مصر بسبب قوة الطبيعة في سيناء وصعوبة سير جيش عبر صحاريها الوعرة الحطرية . وكون ميائى العقبة والرمش مكتوفين للمعطلات العربية . وهو يرى أنه ليس هناك مشكلة فيما لو أرادت حكومته الحاق المنطقة بالارض المصرية كما يمترح ماسل ، ولكن في هذا ارتكاب خطيئة اراحة جاز لحد جازه . ولذلك فهو يصح بعدم القيام بمثل هذه الخطوة (٤٠) .

ولو أن هذا الموضوع انتهى كما بدأ بدون حدوث صراع أو حتى مباحثات مع الاتراك ، فقد بدأ من الواضح أن المشكلة ستظهر أب عاجلاً أم اجلاً مرة أخرى . وهذا هو ما حدث بالفعل إذ أنه بعد سنتين فقط ظهرت مشكلة الحدود ولكن بصورة أكثر خطورة من ذي قبل حيث كادت أن تجر بريطانيا وتركيا إلى الحرب . وعلى عكس ما كان يحدث في السابق فإن بريطانيا في هذه المرة هي التي بعثت مشكلة الحدود . كانت بريطانيا تريد مبرراً لاثارة المشكلة ، لذلك فقد وجدت في مسألة الاس في سيناء صاليتها فأرسلت بوفداً من قبلها إلى قرية الحل ليرودها بمعلومات من وضع الاس هناك . وقد اعطته قوة صغيرة لتكون تحت تصرفه وامرته بأن يسي دور حكومة ومسجد وقلاعا في ذلك المكان . تفت هذه الخطوة وبعد مدة قصيرة تمهيد هذا الوفد رسمياً قائداً ومفتشاً لسيناء . ولو أن هذا العمل يبدو من ظاهره عمل إداري بحت ، هدف منه تنظيم وضع المنطقة وإيجاد نوع من الرقابة على تصرفات الدو هناك ، إلا أن الحكومة التركية شككت في نوايا البريطانيين واعتقدت أن هدفهم من ذلك التدخل في مشروع العمل العديدي العجائز (٤١) .

لم يته الامر عند هذا الحد بل ازداد سوءاً عندما أوعزت بريطانيا لوفدها أن يقوم بساء مركز بريطاني على مشارف العقبة . وقد حاول الممثل البريطاني شريد امر حكومته هذا ولكن فاته العقبة التركي رشدي باشا سعه من ذلك واعاده من حيث اتى . عندئذ اجبر المفتش حكومته بما حدث فأرسلت بطلب من السلطان أن يوافق على تعيين لجنة مشتركة لتحدد الحدود بين سيناء وولاية سوريا . فهم بأنه السلطان لهذا الطلب (٤٢) . أما المصدر الاعظم فقد أصدر بياناً بمناسبة طمس البريطانيين هذا ، وذلك في التاسع من يناير ١٩٠٠ أكد فيه أنه ليس هناك من داع إلى تعيين مثل

تلك الدجة لان مصر ليست بلدا آجيا وانما هي جزء من الدولة  
العثمانية ولم يكتف المصدر الاعظم بذلك بل انه اوعز الى حاكم المقية  
الركي بمسهم من بناء مركز قرب المقية وان حدث وتمكنوا من بناءه على  
حين قوة فان عليه ان يقوم بهدمه . ولدهم موقعه هذا اقترح المصدر  
الاعظم بان تؤخذ الاستعدادات اللازمة للدفاع عن المنطقة . وذلك بإرسال  
قوات اصافية للمعنة وإرسال سفن حربية للدفاع عن شواطئها . وقد  
أوكلت المهمة للجيش الخامس التركي (٤٢) .

ربما ان السلطان قد تعامل طلب تحديد الحدود فقد أرسلت  
الحكومة البريطانية مبعثة تحمل قوة صغيرة تحت قيادة براملي يسمى  
قائد وممتش سباه واعطته الاوامر لارال هذه القوة في  
مكان يسمى سابا قرب المقية . وقد سمحت هذه القوة في ذلك رغم  
محاولة قائد المبعثة التركي سمها من ذلك (٤٤) . ويدو ان الدافع وراء  
هذه الخطوة هو اما خوف البريطانيين من ان الاتراك يهوضو مد فرع لخط  
الحدود البحري يصل الى غربي المقية وربما حتى السويس . او الى  
كونهم يريدون ان يصعدوا نهاية لاي ادعاءات تركية في الاراضي المصرية .

لقد اردوا بانعادهم لهذه الخطوة ان يثنوا للاتراك - الذين اوصحو  
ان لهم ايضا اهتماما كالبريطانيين في قناة السويس نظرا لامتلاكاتهم على  
ساحر الاحمر (٤٥) - انهم عارمون في هذه اثرة على عدم التنازل عن أي  
شبر من الاراضي المصرية . وهم ان يقتلوا أي تعديل على اتفاقية سنة  
١٨٩٢ .

حالا رالت هذه القوة الصغيرة في طابا أرسل المصدر الاعظم الى  
العدوي برقية يشتمل فيها من هذا الصنف فاستجاب العدوي لذلك  
بأمره على هذه القوة بالانسحاب الى حريه فرعون افريقية ولكن  
رغم استجابته لتشكي المصدر الاعظم الا ان رده عليه كان يتضمن تأكيد  
على ان طابا كانت منذ مدة طويلة تدار بواسطة السلطات المصرية . كما  
اشار الى ان برقية سنة ١٨٩٢ قد أثبتت انشاء الامر على ماكان عليه بالسبب  
لبناء . وبالتفصيل قدم مختار باننا ممثل السلطان في مصر بتقديم تقرير الى  
الحكومة المصرية أكد فيه على ان خط الحدود من الغرب كان يقع على السويس



من العريش . وورد فيه ما قبل في أكثر من نسخة من أن مصر هي في الحقيقة جزء من الدولة العثمانية ولذلك لا داعي لمعيني حدود بينهما ( ٤٦ )

عندما قرأ الحدودي الذي كان يسيل في الأتراك والذي كان يراهم برا عكس مراسلاته الرسمية لهم ( ٤٧ ) هذا التقرير أرسل خطابا مريا للصدر الأعظم عبر فيه عن سبله لدعوى الأتراك وبين فيه أن أسس تحليل المرمار يقع في يد الجهة التي أصدرته . وكان رأيه أن أي بلد يشارك أحد سياسته تدار بواسطة يد آخر له الحق في استعادتها شيئا أو ما رفض في ذلك . ولحق أن انه لولا الوجود البريطاني في مصر ليجل الأتراك يتحدون ما يريدون . وقد اقترح بأن يرسل له الباب العالي برقية يحدد فيها حسب رأيه المنطقة التي يجب أن تدخل ضمن حدود البحار في مصر الذي يميز فيه النقاط التي يجب أن تقع عنها الحدود المصرية . واقترح أن تكون هذه على شكل دس شمس وكهها قطيعه وأن يلتفتوا إلى أجايشه بالرفق ( ٤٨ ) .

بعد انصحاب المصريين من طابا احتلها الأتراك هذه الخطوة التي كانت كفيلة بأن تجعل بلورد كرومر الذي أرمعه الحساس الديسي في مصر للاتجاه الإسلامي الذي كان ينادي به السلطان عبد الحميد - يصرح بأنها محاولة مقصودة من جانب الأتراك لكي يحدوا حدودهم إلى النشأة ( ٤٩ ) .

في أوائل سنة ١٩٠٦ طلب السلطان عبد الحميد انسحاب الجيوش المصرية من بعض النقاط في جزيرة سياء على أساس أن تحل محلها الجيوش التركية . ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد وأسا طائف أيضا بأسباب المصريين من جزيرة تيران المكان الوحيد المناسب لرسو السفن في خليج العقبة . وكان رد فعل بريطانيا حول هذه المطالب هو ما ذكره السير إدوارد جراي وزير الخارجية البريطانية في أن . مسألة الحق لهذه الاماكي اعتمد على الاستئصال لطويل لها . وما نشئت برقية الصدر الأعظم المؤرخة في الخامس من أبريل سنة ١٨٩٢ التي يعهم منها بها تعطي الحدودي الحق في إدارة سياء بمصر الطريقة التي كانت تدار عندها بواسطة أبيه وجده . وقال : أن فعل الأتراك هذا إما هو خلال دوسا سب لهذه الاتعالية التي

دست لمدب سنج ، ( ٥٠ ) . وقد اشار جرای الى ان البورد كرمر رأى في مطالب الترك هذه ومحاولتهم مد حدودهم الى القناة مدى واحد . وهو مد حصد جديد يصل الى حافة القناة يكون له كبير الاثر على تهدئة سلامة مصر وحرية المنور في القناة - اضافة على ذلك فان تنفيذ رغبة الاتراك سيؤدي الى تقسيم سيناء وجعل خليج العقبة - المدب لغوارب الطوربيد ، والواقع على مسافة مائة نصر من العنوط لبريطانية الى الهند - في يد الاتراك . ولو تحقق ذلك لاصحت الحدود التركية لا تعد اكثر من مائة ميل فقط من قناة السويس . وعلى مقربة من بلدة النخيل الاستراتيجية ، ولا اسقلت السيادة على قبائل كانت مد التقدم تحت لحكم المصري الى الحكومة التركية ( ٥١ ) .

لذا اقترحت الحكومة البريطانية تكوين لجنة مشتركة لتعديد الحدود ، ولكن الاتراك رفضوا ذلك . واقترح الحديوي على الحكومة التركية اتحاد برقية سنة ١٨٩٢ اما لتسوية . لقد كان يرى الحديوي ان خط الحدود يجب ان يستمد من دفع الى نقطة على ساحل البحر الاحمر ، تبعد ثلاثة اميال غرب العقبة . ولكن المصدر الاعظم لم يوافق ايضا على الاقتراح الحديوي . وأشار الى ان خليج العقبة وجزيرة سيناء يقعان خارج المنطقة التي عينها امروم السلطاني صمى اراضي مصر . وان برقية سنة ١٨٩٢ اما كانت تحصر الجانب العربي فقط من جزيرة سيناء - هذا بالإضافة الى ان اصباح او مصر تلك البرقية ، اما هو من اختصاص الحكومة التركية قائلا ان صيغة رد الحكومة لتركيا غير صيغى . لا من حيث معناها التي لا تريسد تسوية . ولا من حيث هدفها المصارات المعاملة المعتادة ، ( ٥٢ ) .

وقد ذكر ايضا ان كرمر توصل من رد المصدر الاعظم الى استنتاج ان السلطان وحده الذى يمتلك الصلاحيات المطلقة في نصير برقية سنة ١٨٩٢ . وعلى حسب الشيء الذى يناسب هوء . ان اللى ما يمكن ان يقال من ذلك ان رد السلطان يدعى ملكية جميع الشاملين للمصرى لخليج العقبة وجزء كبير من سيناء ( ٥٣ ) .

على اية حال ، في الحادى عشر من ابريل سنة ١٩٠٦ قام احمد شفيق باشا ( ٥٥ ) وهو احد الصباط المصريين الكبار - برقية والده الحديوي في

رئاسة الى استاسول وقد اعطى التعليمات لكي يشرح وجهة نظر العدوي بالنسبة بشبكة الحدود - وانشاء قامت هناك قابل السمر البريطاني الذي اخبره بأنه صبت من الحكومة التركية سحب قوتها من مطا كخطوة أولى لحل المشكلة ، ولكن رد الآخرين كانت محاولتهم انهم احتلال جريسة فرعون ، تلك المحاولة التي فشلت بسبب احتلال امريين لها قبلهم ، بالاضافة الى وجود سفيه حربية بريطانية هناك - كذلك فهم الباحث من السمر ان الحكومة البريطانية مصررة على اسحاب الاتراك من حابا اذ انه في نظر السمر لو تسامحت بريطانيا هذه المرة لتدخل الاتراك في المستقبل في كل شيء (٥٦) ، ولكن الاتراك بدلا من الاسحاب من مطا - كما كان يتوقع ويرغب البريطانيون - قاموا بخطوة جديدة ساهمت في تمكين علاقات الطرفين وكانت من اهم الاسباب التي سببت جعل مشكلة الحدود التي دامت لمدة سنين - هذه الخطوة هي احتلالهم لمدينة رفح على البحر الابيض المتوسط ورائتهم لملات الحدود هناك - كان رد فعل بريطانيا هو ارسالها لسفينة حربية الى رفح تحت قيادة ويموث

ويصبحه احد كبار اوضاع المصريين - عندما وصل الاثبات هناك في ٢٨ ابريل سنة ١٩٠٦ أرسل ويموث احتجاجا الى قائد القوة التركية طالبا منه فيه ان يبعد علامات الحدود عن ما كانت عليه في السابق وان يتقيس بالحدود القديمة (٥٧) -

لقد توصلت الحكومة البريطانية الى الاستنتاج بان المسألة ليست مسألة احوال بعض التعديلات على الحدود ، وإنما هي السماح للاتراك بوصف يمكنهم من تهديد مصر وحرية المرور في القناة - وكان رأى جرائ بان الاتراك لم يتركوا هذا الموضوع الا لاجل امرين الماوراء ليردوا رد فعل انطرب الآخر ، وإنما يبيتون شرا لمصر - فذلك فهو يرى انه لا بد من توجيه ايد ر لهم يوقفهم عند حدهم - وقد كتب في هذا الصدد يقول : أنه من الواضح ان عند التعيين يريد اعداءنا ، انسى لا استطيع ان اتعيل ثاد حرك هذا الموضوع اصلا ، ولا اذا كان ذلك مائما من طبيعة الاتراك الذين يوجدون المشاكل فقط من اجل الماورات التي عادة تتلو ذلك - فإذا لم يكن في نية عند التعيين الاعتماد الحقيقي على مصر ، فلماذا يثير أساسا المشاكل حول سيام التي لا تساوي كل هذا الامر - اما اذا كان يموي

الاحتدام . فلا بد أنه يعرف أننا سنأخذ الأمر باليدية الذي تسقطه وانه سيضطّر الى الاعذار في النهاية . . . أما عن السبب في كون عبد الحميد يريد ائذنا . فهذا شيء يصعب التنبؤ به . ولكن بما أنه من الواضح يريدنا فلا بد من طرده به » (٥٨) .

لذلك أرسلت الحكومة البريطانية ائذنا سلمة السفير البريطاني في استانبول الى المصدر الاعظم . قالت فيه انه ان لم تدعن تركيا للمطالبات البريطانية المرفقة في خلال عشرة ايام فان الموقف سيصبح في منتهى الضخمة . هذه المطالبات هي اسحاب الاتراك من حايها ورفع واعادة علامات الحدود الى وضعها السابق (٥٩) . ولكن يصعب البريطانيون ضمنا اصفيا

على الاتراك قوما بالتهديد بأنهم سيوسعون قاعدة طلباتهم . بحيث تشمل مسائل مثل ابعاد الممثل التركي من مصر والسماح لمصر بطبع عمتها بعمها ( ٦٠ ) . حاليه أصدر البريطانيون ائذهم قاموا بارسال سفينة حربية الى خليج العقبة ليظهروا حديتهم في الامر كما قاموا بتحريك اسطولهم في البحر المتوسط نحو الشرق وبدأوا الاستعداد لاتحاد الخطوات اللازمة بعد انتهاء مدة ائذنا ( ٦١ ) لقد رأى الاتراك بعد تردد دام لعدة ايام ان لامائدة من رفض ائذنا البريطاني . كانوا يطمعون جيدا ان الدول الخارجية راضية عن العمل البريطاني . ولذلك فليس هناك أي أمل في الحصول على مساعدة خارجية . لهذا وقبل انتهاء مدة ائذنا مباشرة ادعن السحاب عبد الحميد لمطالبات البريطانية . نبي ذلك ارسلت الحكومة التركية مذكرة الى السفير البريطاني تتضمن عدة نقاط هي انها لاتعارض ما جاء في بركة ٨ أبريل سنة ١٨٩٢ . وهذا توافق على تعيين لجنة مشتركة لتعيين الحدود على أساس الاتفاق على اوضاع الراهن . كما ورد في تلك البرقية . وأن يمتد خط الحدود بشكل مستقيم سيرا من رفح الى نقطة لا تقل عن ثلاثة أميال غرب العقبة . وكانت نتيجة هذه التفهيرات هو تثبيت الجانبين لخط الحدود لدى عين في سنة ١٨٩٢ ( ٦٢ ) . وقد كتب جبرائيل في هذا الموضوع . لقد ذكر بار خط الحدود المقترح من جانب الحكومتين البريطانية والعربية هو ان يكون على خط مستقيم يسيرا من مكان يسمى رفح الى قرب العقبة . وسئل هذا الخط في الحقيقة ليس فيه بحرصد الاتراك او اصرار بمصالحهم انه من الصعب تحديد موقف عبد الحميد المتشدد حول هذا الموضوع .

لقد كانت يافا في سائر من أى نقطة من الحدود ولم تفكر مصر مطلقا بأدائها أو حلفت في مثل ذلك . ولو أثرت يافا فعلا في مسألة الحدود لكان بمثابة اعتماد واضح على تركيا . نسي لا يستطيع النهر بأن عبد الحميد حقيقه . حلف عليه الأمر بين رفح ويافا . ولكن ليس من المستبعد أن يكون قد حصل مثل هذا الالتباس في العقيدة السلطانية . وإن اشكلكم التسي دامت عدة شهور كان بالإمكان حلها لو عقدت معادثات استمعتم فيها غارطة . . . . . وهي أمة حال فإن عبد الحميد قد لا يؤس في الحرائط ولو قدمت إليه لاعتقد أنها ما صممت ورسمت أساسا إلا من أجل المدينة . (٦٢) .

إن الحقيقة التي لا حار فيها تؤكد أن المصادر التركية لم تظهر مطلقا مثل هذا الالتباس بين رفح ويافا . بل أنها دائما توصل موقع رفح بما نذكره من أنها قرب العريش . لذلك فإن السلطان عبد الحميد لم يلبس عليه الأمر كما رأى وزير الخارجية البريطاني ولو حصل له مثل ذلك فعلا لكان بالإمكان تصحيحه من أحد أعضاء حكومته . إضافة إلى ذلك . فإن الاتراك كانوا يستعملون الأحرف العربية التي لا تسمى أي تقارب لا في اللفظ ولا في الكتابة بين الكفتين - واحدا . كما مر بنا فإن اهتمام عبد الحميد لم يكن مركزا على رفح فقط وإنما كان في الحقيقة مركزا على مناطق أخرى في جبهة ساء مثل طابا وحليج العقبة والسويس .

بعد هذا العادة لم يجد الاتراك يشقون بالحدودى ونظامه الذي أصبح أداة طيعة في يد البريطانيين . أما المصريون فابهم رغم ذلك استمروا يفتشون بالأموال في الأراضي المقدسة والداخلية تحت الحكم الثنائي . كما استمروا في توزيع الطعام في البيوت التي وضموها لفقراء الحجاج والمقيمين في مكة والمدينة على طول العام . هذا إضافة على ما يرسونه من الفصح الذي يأتي من حريق الأوقاف . ولم يعارض الاتراك في استمرار إرسال هذه الأشياء . ولكن عندما وعد المصريون بترويد جدة بالماء مرارا في ٢٦ يناير ١٩١٠ أن يعول رده إلى عمل بإرساله لأحد المهندسين الألمان الذين كانوا يعملون معه في مصر ليعيد الحطة . ارتأى الاتراك من سواها المصري وحالوا دون نجاح المهمة (٦٤) لم تكن عثرة عدم الثقة مقصورة على الاتراك تجاه البريطانيين وإنما كان الأعيان أيضا ينادونهم نفس التصور ويمتقدون أن للاتراك مخططات مريبة في الأراضي المصرية . وقد بلغ هذا الشك أوجه

عندما كومت الحكومة البريطانية في سنة ١٩١٣ لجنة من الدفاع الملكي ليدرس إمكانية قيام الاتراك بهجوم على مصر . وقد توصلت هذه اللجنة الى ان الاتراك ليسوا في مركز يمكنهم من القيام بمعمليات هجومية في المستقبل القريب وذلك بسبب اشغالهم في الحرب ضد الاحلاف المتقاربة (٦٥) .

ان الحواف البريطانية هذه من تركيا وجدت ما يبررها بعد مسدة وجيرة عندما اصمتت تركيا الى ألمانيا ضد بريطانيا في الحرب العالمية الاولى وقامت بحملتها الشهيرة ضد مصر عن طريق شبه جزيرة سيناء .

دكتور صالح محمد العمرو

رئيس قسم التاريخ بكلية الاداب

جامعة الرياض

## التعليقات والمواقي والمصادر

- ١ - هؤلاء المهود كانوا غير نظاميين ويعلق عليهم باشي باروق .
- ٢ - يشير بذلك الى الحكومة البريطانية التي احتلت مصر في عام ١٨٨٢ .
- ٣ - باشكسكيت ارشيمى ( ارشيف رئاسة لورد راء ، التركيبه في ايتانيول )  
مصر اراده ديفرى ( بعد ان سرور الى كلمات مصر ارده دوتيرى  
بالاعرف م-١٠١ ) من حاكم لعجار الى المصدر الاعظم . رقم ١٢٤٥  
١٠ ربيع الاول ١٣٠٢ ، ٦ ديسمبر ١٨٨٥ .
- ٤ - حديوى كلمة فارسية على ما يبدو تسمى نائب الملك او السلطان . وقد  
صار يلقب بها حكام مصر من حماد محمد على منذ تولية الحديوى  
اسماعيل على ما يبدو وحتى تحول الحديوية الى ملكية .
- ٥ - باشكسكيت ارشيمى م-١٠١ ، سكرتير السلطان . رقم ١٢٤٨ ٢٥  
ربيع الاخر ١٩ يناير ١٨٨٥ م .
- ٦ - نظر F O. 78/54 2. Cromer to Lansdowne. No. 85  
Cairo , 30 June, 1903. P. 153.
- ٧ - نظر F O 195 1610 Jage to white. No. 5 Jidda, 23  
Feb 1886 F O 78/5260, Foreign office, 13  
Jan. , 1892 ( Boundaries between Turke and Egypt  
in Asia 1892 - 1902 )
- ٨ - نظر F O. 78/5260 F O. 13 Jan , 1892 ( Boundaries. )  
OP Cit.
- ٩ - هذه المراسيم اعتمد السلاطين على اصداورها في حالة تولي حديوى  
جديد ، وذلك اعترافا به واشارة الى ان مصر لا تزال من ضمن  
الملكيات العثمانية .

١٠- انظر F OI 78/5260. Baring to Salisbury No. 72 Cairo, ١٠  
٥, Feb. , 1892 Cromer, Modern Egypt, London 1911,  
P 687.

١١- باشكاست ارشيمى م٠ د٠ ( من ولى البحار - رقم ١٤٢٨ , ٢  
ربيع الاول ١٣٠٩ هـ , ديسمبر ١٨٩١ م .

١٢- المصدر السابق . ١٤٥١ - رجب ١٣٠٩ يناير ٢٨ , ١٨٩٢ م .

١٣- انظر Cromer, OP. Cit, P. 688.

١٤- انظر F O. 78/5250. No. 59, Cairo Feb. , 9, 1892 ,

١٥- باشكانك ارشيمى م٠ د٠ رقم ١٤٢٦ , ٢٨ ربيع الآخر ١٣٠٩ هـ  
نوفمبر ١٩ , ١٨٩١ م .

١٦- انه لم المشكوك فيه الا يكون لدى السلطان وحكومته علم بارسال  
هذه القوة . والشبه الاكيد ان الوالى كان قد طلب موافقة  
حكومته على قيام محافظ المدينة باسترداد هذه الاماكن . ولم يجد في  
الوثائق التركية ما يثبت انهم رفضوا عليه . والظاهر انهم انما  
عرو ذلك الى تصرف الوالى ليخرجوا انفسهم من الموقف المزعج .  
فالقاء اللوم على والى مقاطعة اسهل من القائه على دولة .

١٧- انظر F O. 78/5260. Inclosure No. 3. in Baring's  
Despatch No. 73 , Feb. , 12, 1892,

١٨- انظر F. O 78/5260. Baring to Salisbury. No. 81. Feb ,

١٩- انظر FO 78/5260. Draft. M Fane. No 34, Cairo Feb, 11, 1892. P 62.

٢٠- انظر F. O 78/5260. Fane to Salisbury. No. 22. Secret.  
18 Feb., 1892.



لم احد ما يؤيد ادعاء انصار الاعظم ان المصريين اقترحوا او فكروا  
في احتلال بعض النقاط على ساحل البحار .

٢١- انظر F O 78/5260 Salisbury to Baring No. 70 Feb 5, 1892.

٢٢- انظر OP Cit. No. 78. Feb. 8 1892,

٢٣- انظر OP Cit. No. ٥٠ Feb. 5, 1892.

٢٤- انظر OP Cit. No. 72, Feb. , 6 1892.

٢٥- باشكناك ارشيفي . م ١٠٠٠٠٠ رقم ١٤٦١ . ١٦ رجب ١٣٠٩ هـ ٣  
فبراير ١٨٩٢ م .

٢٦- انظر

9, 1892.

كانت وجهة نظر المستر فين وهو احد موظفي الخارجية  
البريطانية البارزين ان سيام لا تستحق من يتشبث بها ، ولكن وزير  
الخارجية لم يوافقته على ذلك ويرى ان من الحكمة ان يمتنع  
البريطانيون عن حكمة لاجل اساس فرمان او مرسوم السلطان وانما  
على اساس اخرى . وهو ان سفير برى لم يوضح ما هذه الامس  
الاخري ، الا انه يقصد من ذلك اثبات الامر الواقع اى كون سيام  
تدار بواسطة الحكومة المصرية منك مدة طويلة . انظر

F O 78/5260 , Salisbury to Baring No. 109. Feb. 18, 1892,

٢٧- انظر FO 78/5260 Baring to Salisbury Cairo

باشكناك ارشيفي . م ١٠٠٠٠٠ رقم ١٤٥٦ رجب ١٣٠٩ هـ ١٠  
فبراير ١٨٩٢ م .

٢٨- انظر F O 78/5260 Baring to Salisbury No 19. Feb. 11, 1892

OP. Cit. No. 87. March, 1892.

٢٩- انظر

ثم اجد في الوثائق التركية ما يثبت ان الاتراك كانوا يفكرون في احتلال العقبة بالقوة .

F. O. 78/5280. Inclosure No. 3, in no . 225, From انظر ٣٠

وايضاً the Grand vizier to , the Khedive. March 26, 1892. Baring to Salisbury . No. 65. April, 10, 1892.

F. O. 78/5280. Baring to. Solisbury . No. 65 OP Cit انظر ٣١

F. O. 78/5280. M. Findly to. Lansdowne. No. انظر ٣٢  
101, Confidential. Alexandria. Sept. 18, 1890.

F. O. 78/5280. Baring to Tigrane pasha. Cairo. انظر ٣٣  
April, 13 1892.

٣٤- باشيكانك ارشيفى م-١٠٠-د-١٠٠ رقم ١٤٢٠ . ٢٦ ربيع الاخر ١٣٠٩  
١٧ نوفمبر ١٨٩١ .

٣٥- المصدر السابق . رقم ١٤٥٤ . ١١ رجب ١٣٠٣ هـ . ٢٩ يناير  
م ١٨٩٢

Cromer. OP. Cit. P. 668

٣٦- انظر

٣٧- عند اصدار مرسوم سنة ١٨٩٢ وضع فيه مبدأ جديد وهو انه لا يجوز ادخال اى تغيير على علاقة السلطان بالخديوى المألوفة دون رضى حكومة صاحبة الجلالة . انظر P.668 المصدر السابق. Cromer.

٣٨- صحيح انه كانت هناك دوافع استراتيجية وراء بناء الخط الحديدى العجازى ولكنه ليس بصحيح ان الهدف من بدء هو ان يصل الى العقبة فقط . فكما هو معروف انه وصل حتى المدينة المنورة .

٣٩- انظر

F. O. 78/5452 Memorandum . By LT. Col. . R. Maunsell,  
military attache at Constantinople. Incl. 2 in No. 1  
July 9, 1903.

٤٠- انظر

F. O. 78/5452. Findly to Lansdowne, No. 101,  
Alexandria conf. Sept. 18 1903.

٤١- انظر

A. Ward and Goach, eds., Cambridge History of  
British Fori policy, Vol. 3, Cambridge,  
1923 P. 379.

٤٢- احمد شفيق باشا . مذكراتى فى نصف قرن . جزء ٢ . القاهرة .  
١٩٣٧ ص ٧٧ .

٤٣- باشيكانك ارشيفى . دوسيه تصنيفى . انجلترا . عقبة . كويت .  
نواحي سبع بعد ذلك —اكتفى بالمختصرات (د٠ت٠١٠ع٠ك٠ن٠ت٠)  
ت ) . المصدر الاعظم . رقم ٧٧ فى ٢٧ ذى الحجة ١٣٢٢ يناير ٩ .  
( . ١٩٠٦ )

٤٤- احمد شفيق باشا . المصدر السابق . ص ٧٧ .

٤٥- باشيكانك ارشيفى ( د٠ت٠١٠ع٠ك٠ن٠ت٠ ) المصدر السابق .

٤٦- انظر احمد شفيق باشا . المصدر السابق . ص ٧٨ - ص ٨٢ .

٤٧- المصدر السابق .

٤٨- المصدر السابق . ص ٨٣٠ وما بعدها . هذا الموقف الذى من  
الغديوى تجاه الاتراك قاد مختار باشا لان يرسل برقية الى حكومتهم  
معلنا فيها أن مشكلة سيناء قد انتهت ، لان الغديوى ذكر بأنه لن

يعمل ضد أوامر السلطان • ولكن الصدر الأعظم الذي كان أكثر  
 اتزاناً وادري بالأمور من مختار باشا بأهمية الموقف • أوضح أن  
 المشكلة ليست في الأساس ناتجة عن الغديري وإنما وجدت بسبب  
 بريطانيا • وقد أمر مختار بأن يتابع الأمر بجدية حتى يتم التوصل  
 حل حقيقي • انظر باشيكانليك أرشيفي ( د.ت ١٠٠٠ ع ١٠٠٠ ت ١ )  
 الصدر الأعظم • الباب العالي • مكتب الصدر الأعظم • رقم ٧٧ •  
 ٦ ربيع الأول ، ١٣٢٤ ( ١٧ أبريل ١٩٠٦ ) •

٤٩- انظر

Ward & Goach ( eds. ) Cambridge History. OP. Cit.  
 P. 379.

٥٠- انظر

Edward Grey, Twenty-five years 1892-1916, Vol. 1,  
 London 1925, P-123.

٥١- انظر

Grey, OP Cit, P-124.

٥٢- المصدر السابق • أيضا انظر باشيكانليك أرشيفي ( د.ت ١٠٠٠ ع ١٠٠٠  
 السابق ) المجلس الخاص • رقم ٧٧ ، ٢٨ صفر ١٣٢٤ ، ٩ أبريل  
 ١٩٠٦ •

٥٣- انظر

Grey, OP. Cit.

٥٤- المصدر السابق •

Grey, OP. Cit. P. 125 F.

٥٥- مؤلف كتاب مذكراتي لى نصف قرن السابق ذكره •

٥٦- احمد شفيق باشا • المصدر السابق • ص ٨٦ •

٥٧- المصدر السابق - ص ٨٧ وما بعدها .

٥٨- انظر

Grey, OP. Cit, P. 126 F.

اننى لا اعتقد بأن الاتراك انما حركوا المسألة فقط من أجل المناورة  
أو انهم يتوون الاعتماد على مصر . لانهم كما مر بنا كانوا يحاولون  
( ونجحوا الى حد كبير ) منذ مدة طويلة في استرداد ما يعتقدون بأنها  
ممتلكاتهم الشرعية .

٥٩- احمد شفيق باشا - المصدر السابق ص ٨٨ .

٦٠- باشيكانلك ارشيفى ( دت-١٠ع-١٠ك-٠ السابق ) رقم ٧٧ - ربيع  
الاول ١٩٠٦ . ١٣٢٤ ابريل ٣٠ - ١٩٠٦ .

٦١- انظر

Grey, OP. Cit P. 126.

٦٢- المصدر السابق - وايضا باشيكانلك ارشيف ( دت-١٠ع-٠ السابق ) .  
رقم ٧٧ ١٧ ربيع الاول ١٣٢٤ . ٢٤ ابريل ١٩٠٦ .

٦٣- انظر

٦٤- انظر

F. O. 195/2350 Abdur Rahman, A report about  
Pilgrimage for the year 1909-1910, Jidda, May  
1, 1910.

Monahan to towther . Jid. No. 22. May 10, 1910.

٦٥- انظر

F. O. Copy, secret, 116/Colonies/305/M. O. I. War  
Office. London, S. W. ( WARD to the under-Secretary of  
State for foreign Affairs. Feb 27, 1913. )